تطور البرنامج النووي الإيراني وأثره على أمن منطقة الخليج العربي

مقدمة:

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب كل من العراق والمملكة العربية السعودية، بحكم موقعها الجيبولتيكي ودورها الإقليمي، حيث مكنها ذلك من أن تلعب دور (شرطي الخليج) للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في عهد الشاه بهلوي (١٩٥٣-١٩٧٩). الا انه بقيام الثورة الايرانية ودخول ايران فى صراع مع العديد من الدول الغربية بالاضافة الى دول الجوار أدى الى تراجع الدور الاقليمى لايران وزاد من ذلك الحرب العراقية الايرانية التى اثرت وبشدة على كل من الدولتين. الا انه فى اعقاب انتهاء أزمة الخليج الثانية عام (١٩٩٠-١٩٩١) أتيحت لإيران الفرصة لاستعادة دورها ووزنها على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بكسر حالة العزلة التى فرضت عليها والانفتاح الإيراني على عدد من الدول العربية والغربية، لم يكن من بينها السعودية والكويت، أما الإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان فقد كان بينها وبين إيران الحد الأدنى من التطبيع دون الوصول لحد العلاقات الوثيقة.

وقد زاد من تعقد تلك العلاقات سعى إيران لامتلاك القدرة وهو ما شكل حالة من القلق لدى العديد من دول الخليج لعدة اعتبارات أهمها انه يجعل ميزان القوى في صالح إيران ، كما انه يؤهلها للعب دور إقليمي أكبر يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها وموقعها الجيواستراتيجي، ويعزز

من هيمنتها كقوة إقليمية كما انه يبدو كخطوة هامة لتنفيذ طموحها القديم الجديد بأن تكون شرطي الخليج، أو أن تقوم بلعب دور الدولة المركز فيه.

إشكالية البحث:

يمثل البرنامج النووى الايرانى واحد من المعضلات التى تواجه المجتمع الدولى، حيث تثير القدرة النووية الايرانية أهتمام الدول الكبرى نظراً لما يمكن ان تقوم به ايران من ادوار فى منطقة الشرق الاوسط عموما ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، وهو ما قد يمثل بدوره تعارضا مع مصالح تلك الدول . وعلى الرغم من ابرام الاتفاق النووى بين ايران ومجموعة ٥+١ والذى بدا وكأنه اعتراف من تلك الدول باحقية ايران فى امتلاك القدرة النووية – وعلى الرغم من التراجع الامريكى من الاتفاق– الا ان ذلك لم يمنع من القلق الذى ينتاب الدول الخليجية حيث لا ترى تلك الدول في الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الغربية وإيران إلا قراراً صريحاً بالاعتراف بوجود إيران كدولة نووية، تهدد توازن القوى في منطقة العلاقات الإيرانية الخليجية التي تتسم بالتشابك والتعقيد، خاصة وان إيران مستمرة في استكمال برنامجها النووي ضاربة عرض الحائط لكل التهديدات الدولية، ومتحدية كل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. وهو ما يطرح اشكالية هامة تتعلق بمدى تأثير امتلاك ايران للقدرة النووية على امن دول الخليج .

انطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح عدد من التساؤلات لعل اهمها:

١– ما دوافع وأهداف إيران لامتلاك السلاح النووي؟

٢– ما أهم مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني؟

٣– ما موقف دول الخليج من من البرنامج النووي الايرانى؟

٤- ما تأثير امتلاك ايران للقدرة النووية على الامن القومى الخليجى؟

وتتحدد الاجابة على تلك التساؤلات فى النقاط التالية:

أولاً: دوافع إيران من امتلاك السلاح النووي:

على الرغم من أن المسئولين الإيرانيين في المجال النووي قد أشاروا مراراً إلى أن الهدف الوحيد للجمهورية الإسلامية الإيرانية في امتلاك القدرة النووية هو استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فقد أصبح من المسلم به أن إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية ومن ثم ليس من الصعب تفهُم الدوافع الإيرانية في سعيها للحصول على السلاح النووي والذي له دلالته الاستراتيجية من وجهة النظر الإيرانية ذاتها، حيثُ أصبحت تلك البرامج جُزءاً أساسياً من مكونات التفكير الاستراتيجي الإيراني[١].

وبغض النظر عن ارتباط تطوير إيران للبرامج النووي بتطورات الوضع الإقليمي في الخليج العربى من عدمه فإنه يرتبط بشكل وثيق بالرؤية الاستراتيجية لدور إيران الإقليمي، ومن ثم هناك مجموعة من البواعث والدوافع التي تُساق لتبرير السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي، تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة من الدوافع والنوايا، بعضها معلن والبعض الأخر غير معلن، إلا إننا يمكن إن نوجزها بالآتي[٢]:

١- الدوافع الاقتصادية:

---

(١)أميرة زكريا نور, **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي "٢٠٠٥-٢٠١٦"**, (برلين: ألمانيا, المركز الديمقراطى العربى, يوليو ٢٠١٦) , ص ١١.

(2)Molavi, A . **"Iran and the Gulf States"**. In R. Wright (Ed.), The Iran Primer (2nd Edition ed). Washington DC : United State Institute for Peace, 2015, P, 159.

ظلت إيران تؤكد على إن برنامجها النووي يندرج في سياق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع التركيز على إن المفاعلات النووية التي تسعى إيران إلى بنائها سوف توفر حوالي ٢٠٪ من طاقاتها الكهربائية ،لاسيما إن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران ،كما إن بناء هذه المفاعلات سوف تساعد في الحد من استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز ،مما سوف يساعد بدوره على الحفاظ على هذين الموردين بهدف توجيهما نحو التصدير من اجل الحصول على المزيد من العائدات المالية.

٢- الدوافع العسكرية:

هناك إجماع على أن يوجد دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني، وأن إيران لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، ومن أجل مجابهة أية تهديدات محتملة في المستقبل، قامت سياسة إيران الأمنية علي محورين رئيسيين، أولهما امتلاك القدرة الدفاعية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، أما المحور الآخر فيتمثل في تعزيز الدور الاستراتيجي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط، فهي إذا أرادت أن تلعب دوراً في المنطقة فهذا بتطلب منها امتلاك السلاح النووي، إلي جانب حماية النظام الإيراني من محاولة تغييره، وحماية مصالح إيران الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي والمتغيرات الدولية وإيجاد بيئة تشكل أقل تهديد له.

٣- الدوافع الاستراتيجية:

السلاح النووي له دور في الاستراتيجية الإيرانية علي المدى الطويل، وتطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية بشكل يسمح لإيران بالقيام بدور استراتيجي علي الأصعدة الإقليمية والدولية، إلي جانب ضمان بناء القوات المسلحة

الإيرانية، ضمن برنامج متكامل وشامل. ولذلك، فإن السلاح النووي يُمكن أن يُقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

٤ – الدوافع السياسية:

لم تعارض الدول الغربية البرنامج النووي الايرانى إبان حكم الشاه، لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات واعتراضات من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العداء الأمريكي لإيران[٣]، وتراوحت رؤية الادارة الامريكية للبرنامج النووى الايرانى ما بين مرحلتى الرفض والقبول ثم الاتفاق ثم العدول عنه وفقا لرؤية الادارة الامريكية لمصالحها وانحيازاته.

وقد أدرك النظام الإيراني بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية ،وكانت تهدف من خلال امتلاكها للطاقة النووي إلي عناصر أساسياً وهى امتلاك قوة عسكرية، تعزيز المكانة السياسية الدولية وتحقيق الأمن والاستقلال الكامل وذلك على المستوى الخارجى [٤]. اما على المستوى الداخلى فقد سعت ايران الى استغلال تلك الورقة للعمل على رفع الروح الوطنية للشعب الايرانى وارضاء الغرور الوطنى.[٥]

---

[3] Shibley Telhami and Steven Kull , "Preventing a Nuclear Iran Peacefully" . New York Times ,15- January-2012.

([4])Elias, F. "**The Future of Iran's Influence in The Middle East**", (U.S.A; . Bölgesel Araştırmalar Dergisi , 2017) ,PP, 102-105.

[٥] -عبدالله فالح المطيرى، أمن الخليج والتحدى النووى الايرانى ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم ، ٢٠١١، ص ٥٤.

٥- الدوافع القومية:

تقف الاعتبارات الخاصة لإيران لاستحضار فكرة الإمبراطورية باعتبارها ماثلة دوماً في الشعور القومي الإيراني بوجه عام بجانب اعتبارات الأمن ، وسعيها لإبراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، واتهامها للغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول النامية وحرمانها من أن تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة. وبمحاولة تتبع سياسة إيران الخارجية نلاحظ تعدد دوائر اهتمامها وامتدادها لمناطق خارج الاهتمام الإيراني سابقاً، بالإضافة إلي استغلال نفوذها وتأثيرها الديني علي الشيعة في العالم. فالسلاح النووي يشكل معادلة جديدة في تغيير قواعد اللعبة في المنطقة ، فإيران حتى الان تدير سياسة مزدوجة في التعاطي مع المجتمع الدولي تبدي فيها بعض المرونة، وفي ذات الوقت تستمر في تعزيز قدراتها النووية، وتعمل علي إحياء المد الإسلامي وإقامة كتلة إسلامية قوية تضمن إيران وجمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية، فالسلاح يدعم الموقف في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها.

٦- الدوافع الدينية:

يرتبط هذا الدافع بجانب قيمي، غير مادي وهو الجانب الروحي، ويبدو أكثر وضوحاً لدي المتشددين من الإيرانيين، الذين يربطون مختلف جوانب الحياة بالدين، بما في ذلك القدرة النووية، فيجري الحديث مثلاً عن القنبلة النووية الإسلامية، وخصوصاً في ظلّ عداء البعض للإسلام في الغرب. إن القادة الإيرانيين الإسلاميين يدركون أن إيران لا تواجه عدواً يهدد بقاءها المادي، بمعني إزالتها من الوجود، فالتهديد في حقيقة الأمر يتعلق ببقائها كدولة إسلامية ذات

ثقافة شيعية. وهذا يعني أن الطموح الإيراني، يعد وجهة نظر المسؤولين الإيرانيين، مصدراً لتعميم نظام الحكم الإسلامي الشيعي.

أي أنه كلما تقدمت الدولة في هذا المجال كلما زادت شعبية القيادات الإيرانية. إضافة لما سبق من دوافع، فقد أسهم العامل العرقي والاثني والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية، فالاختلاف بين إيران وشعوب المنطقة ولد لديها مخاوف من إمكانية الاضطهاد أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى. الشيء المترتب على الدوافع الدينية والقومية لإيران تقوم على أساس تعزيز مكانتها في المنطقة إلي جانب تعزيز قوتها الاستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوي.

٧- الدوافع الجيوبوليتيكية:

إيران إحدى دول الشرق الأوسط، وتستمد هذه المكانة من جغرافية بشرية تقدر بنحو ٧٠٪ مليون نسمة، وتاريخ عريق وثروات طبيعية، كما تعد رابع دولة في احتياطي النفط، وثاني دولية في مخزونها للغاز الطبيعي، ويتوافر فيها موارد اقتصادية هائلة ووفرة مياه وأراضي قابلة للزراعة، وتتمتع كذلك بموقع جغرافي استراتيجي، يؤدي السلاح النووي دوراً محورياً في دعم الدولة المالكة له، ويعزز تأثيرها في القضايا الخارجية ولتفتيت تحالفات خصومها، سعت إيران إلي بناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها، لاسيما في الشرق

الأوسط وبحر قزوين من أجل امتلاك أكبر قدر من التهديدات المختلفة، جنباً إلي جنب مع زيادة فرص إيران في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وحماية مصالحها الاستراتيجية[٦].

ويمكن تلخيص البواعث أو الدوافع الأساسية للطموحات النووية الإيرانية في:

أ- افتقار إيران إلى الشعور بالأمن:

يحيط بإيران دول جوار يربطها بها تاريخ مضطرب؛ لذا فإنها تشعر بالحاجة إلي إظهار نفسها كقوة متفوقة، فعلاقاتها متوترة مع العرب، ومع دول بحر قزوين ومتأرجحة مع تركيا وباكستان وأفغانستان وسيئة مع إسرائيل.

ب- فشل السياسة الخارجية الإيرانية:

نادراً ما كانت إيران قادرة علي تكوين تحالفات استراتيجية مع جيرانها، أو علاقات جوار تقوم علي التعاون المشترك طويل المدي.

فهي في فترة حكم الشاه كانت تربطها علاقات جيدة مع أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، وكانت أيضاً متحالفة مع تركيا وباكستان، ولكن هذه التحالفات كانت

(٦)فايز عبد المجيد , **البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي : دراسة تحليلية** , جامعة آل البيت , المنارة للبحوث والدراسات , العدد ٣ , المجلد ١٥ , ديسمبر ٢٠٠٩ , ص ٩٣.

لأغراض الحرب الباردة آنذاك، ونجم عن انتصار الثورة الإسلامية عزلة نسبية لها من المجتمع الدولية، وأسهمت نشوب الحرب العراقية – الإيرانية في إفساد علاقاتها مع الدول العربية[٧].

ثانياً: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني ٢٠١٣- ٢٠٢٢:

تعود الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلي عقود سابقة، في عهدين مختلفين، بدأ الأول من سنة ١٩٥٧ إلي سنة ١٩٧٩ في ظل حكم الشاه، وكان الثاني بعد وقوع الثورة الإسلامية وما يزال قائماً حتى الان. وبالرغم من أن المراحل التي مّر بها البرنامج النووي متداخلة مع بعضها البعض إلي حدّ كبير، فإن لكل واحدة منها ملامحها الخاصة، التي تميزها عن غيرها بحيث يمكن ملاحظة مظاهر التطور عبر تلك المراحل، إلي أن وصل إلي ما هو عليه الأن بعد المفاوضات الأخيرة بين إيران والدول الغربية الكبرى.

ويمكن تقسيم البرنامج النووي الإيراني زمنياً إلي عدة مراحل، تغطي المرحلة الأولي بدأ شروع إيران في تأسيس برنامجها النووي، وتمتد حتى نهاية حقبة عهد الشاه، أما المرحلة الثانية فهي تبدأ منذ انتصار الثورة الإسلامية، أما المرحلة الثالثة فهي تبدأ من الوقت الذي تم تحويل الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن وتمتد زمنياً من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٦[٨].

المرحلة الأولى: من الشاه إلى الثورة الإسلامية (١٩٥٧-١٩٧٩):

---

(٧)**المرجع السابق الذكر** , ص٩٤.

(٨)عمرو محمد إبراهيم وأخرون , **البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط** , (برلين : ألمانيا , المركز الديمقراطى العربى , فبراير , ٢٠١٦) , ص ١٤.

انطلقت النشاطات النووية الإيرانية في الستينيات من القرن الماضي من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، في عام ١٩٥٣، ثم من خلاله تم توقيع أول اتفاق نووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ ، وبعد أحداث وصراعات كانت خطط الشاه تقوم على أساس إنشاء ٢٣ مفاعلاً نووياً لتكون جاهزة بشكل كامل في منتصف التسعينات من القرن العشرين، لتغطي عموم المساحة الإيرانية ، وكان الشاه متحمساً لدخول بلاده هذا الميدان مبرراً ذلك بحاجة إيران إلي الطاقة الذرية لتوليد الطاقة الكهربائية ، وفي عام ١٩٦٨ وقعت إيران علي معاهدة الحد من انتشار وتجربة الأسلحة النووية، وأصبح التوقيع نافذاً في ١٩٧٠[٩].

وقد أكدت المعاهدة علي حق إيران في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية ويمكن إجمال سمات هذه المرحلة ،في محاولة ايران توفير العنصر البشري وتدريبه وإبرام العديد من العقود لضمان ذلك ،إقامة بنية تحتية للبرنامج النووي الإيراني وإنشاء العديد من المفاعلات لهذا الشأن. فرض إيران ذاتها على منطقة الخليج العربى.

المرحلة الثانية: إعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني (١٩٨٤ -٢٠٠٤):

بعد سقوط الشاه توقف البرنامج النووي الإيراني من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٤ نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية من ناحية ومن ناحية أخرى لأن قائد الثورة الإيرانية الإسلامية كانت له رؤية أيديولوجية تتمثل في تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل. لقد خلقت الحرب العراقية

---

[9] (Kori Schake, Judith,Yaphe, "**The Strategic Implications Of a Nuclear Armed Iran"** First Printing, Institute for National Strategic Studies–National Defense University, Washington ,D,C.2001. P. 12.

الإيرانية دماراً كبيراً في البنية التحتية الإيرانية ، فلذا كان من أول أولويات الدولة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوربية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية(١٠).

استنتجت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بعد زيارات عدة إلى مواقع إيرانية في ٢٠٠٣ أن هناك عدداً من المنشآت التقنية ذات خصوصية حساسة .وقد أثارت الوكالة تساؤلات إزاء احتمال قيام محاولات تخصيب لليورانيوم. جاء ذلك بعد فترة من اعتراف إيران باستيرادها مواد تستخدم لاستخلاص عنصر اليورانيوم في التخصيب وفي وقود القنبلة النووية، هذا بالإضافة إلى إجرائها لتجارب مختبريه لإنتاج الماء الثقيل. وعلى الرغم من مستوى التجارب المختبري وليس الإنتاجي لم تعلق الوكالة على الأمر في حينه، ولكن وبعد عملية تحليل أجرتها الوكالة في يونيو ٢٠٠٣ على نماذج من التربة لتخصيب الوقود وظهور يورانيوم عالي التخصيب فيها صرح الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية أن إيران أخفقت في التزاماتها تجاه معاهدة حظر الانتشار النووي وبأنها لم تكن شفافة في نشاطاتها النووية أو استيرادها للمواد ذات العلاقة (مزدوجة الاستخدام) وطالبت الوكالة إيران بالإفصاح الكامل عن كافة نشاطاتها ولا سيما مشروع التخصيب وتجارب ما بعد التحويل . ثم دعاها إلى وقف نشاطات التخصيب كافة

(١٠)شاهرام تشوبين ، **طموحات إيران النووية**، (ترجمة : بسام شيحا) ، (القاهرة : الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٧) ، ص٣٦.

وتوقيع بروتوكول إضافي مع الوكالة قبل أكتوبر ٢٠٠٣ ويسمح للوكالة بالتفتيش الاستثنائي على منشآت إيران ذات العلاقة بالمشروع النووي[١١].

ولحل الأزمة بين الوكالة الدولية وإيران عمل وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا على حث إيران على استصدار موافقة للتعاون مع الوكالة قبل نهاية فترة الإشعار . وكانت النتيجة أن أعلنت إيران في أكتوبر ٢٠٠٣ بأنها ستتعاون مع الوكالة بكل شفافية ووضوح وبأنها ستوقع البروتوكول وتوقف كافة نشاطات التخصيب . وتم توقيع البروتوكول فعلاً في ديسمبر ٢٠٠٣[١٢].

المرحلة الثالثة: بدأ الشكوك الدولية واستكمال المفاوضات (٢٠٠٤-٢٠١٦):

بعد توقيع البروتوكول الذي أعطى للوكالة الدولية للطاقة الذرية حق التفتيش الاستثنائي اعتبرت إيران متعاونة بحسب الوكالة، وفي ٢٠٠٤ صوت أعضاء الوكالة بوجوب إشعار إيران بأنها لا تقدم دعماً كاملاً للبروتوكول لاسيما بعد تأجيلها لزيارة وفد من الوكالة وعدم تسليمها مخططات وتصاميم هذه الأجهزة وكذلك نتائج أبحاث أجرتها حول تحويل واختبار مواد نووية. نتيجة لذلك، طلبت الوكالة من إيران أن تكون متعاونة في تنفيذ بنود البروتوكول وحل المشاكل القائمة، ومن ثم أخذت أمريكا وحلفاؤها في مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالادعاء بأن مشروع إيران النووي هو مشروع تسلحي يسعى لإنتاج قنبلة نووية.

---

[11] (Wang, B, "**The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order**", Journal of Middle Eastern and Islamic Studies . 2009, P.2.

[١٢] علي مستشاري، إيران والشرك النووي ، **مختارات إيرانية**، القاهرة, الاهرام, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد٢٩، أكتوبر٢٠٠٣، ص٥١.

في محاولة سياسية لإرجاع إيران إلى صف الإرادة الدولية ،عرض ممثلون عن كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدات نووية وتجارية مقابل تخلي إيران عن مشروعها النووي الطموح ولاسيما عمليات التخصيب والتحويل. إلا أن الإدارة الأمريكية لم تقتنع بهذا الاتفاق واستمرت في تحريض المجتمع الدولي والمنظمة الدولية على الاستمرار في عمليات التفتيش الاستثنائية.

وفي نهاية نوفمبر ٢٠٠٤ أصدرت وكالة المخابرات المركزية (CIA) تقريراً يفيد بوجود علاقة تعاون بين عالم الذرة الباكستاني (عبد القدير خان) وإيران ومن ثم تبني مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً يطالب إيران بإيقاف كافة نشاطاتها النووية حتى الانتهاء من أعمال التفتيش .وافق المسؤولون الإيرانيون على القرار رسمياً ولكنهم استمروا بإعطاء تصريحات بأن إيران لن تتخلى عن مشروعها النووي وأن الاتفاق الذي أبرم مؤقتاً[١٣].

ومع انتهاء عام ٢٠١٥ الذي كان يحمل الكثير من العمل والجد المتواصل من القيادات الإيرانية نحو توصيل المفاوضات إلي المراحل الحاسمة، توصلت إيران والدول الست الكبرى ، إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني في محادثات طويلة–جرت في لوزان بسويسرا– أتاحت إجراء مفاوضات أخرى من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي .وهذا ما تم الاتفاق عليه، السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، خفض قدرات إيران على التخصيب، خفض عدد أجهزة الطرد المركزي، فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني و رفع

(١٣)عمرو محمد إبراهيم وأخرون , **مرجع سبق ذكره** , ص ١٨.

العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة الامريكية عن إيران[١٤]. أما في ٢٠١٦ أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران نفذت تعهداتها بموجب الاتفاق النووي مع القوى الست الكبرى، ما دفع بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي إلى الإعلان عن الأثر عن دخول الاتفاق حيز التنفيذ ورفع العقوبات الاقتصادية والمالية عن إيران.

المرحلة الرابعة : تطور البرنامج النووي الإيراني من (٢٠١٧ – ٢٠٢٢):

بعد تولي بايدن إدارة الولايات المتحدة الامريكية قررت حكومته العودة غير المباشرة إلى مفاوضات الملف النووي، وذلك بعد خروجها منه في خطوة أحادية من إدارة الرئيس الامريكى السابق دونالد ترامب عام ٢٠١٨.

ومنذ عام تقريباً بدأت مفاوضات الملف النووي بين إيران والصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، في عاصمة النمسا فيينا، بهدف إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية في تلك المفاوضات بشكل غير مباشر عبر الوسيط الأوروبي. بعدها توقفت المباحثات قرابة شهر نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا ومطالبات روسيا بألا تؤثر العقوبات المفروضة عليها في علاقتها التجارية مع إيران، ومع تلقي موسكو الضمانات اللازمة من واشنطن بشأن تجارتها مع طهران، أعلن وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان عن قرب التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا، ولكن دون إعلان رسمي بعودة

---

(١٤)مركز الفكر الاستراتيجى للدراسات , الملف النووي والمنطقة الخليجية... أبعاد التطورات الأخيرة وانعكاساتها المستقبلية , (تركيا : موسوعة الفقة السياسي الاسلامى , مركز الفكر الاستراتيجى للدراسات , ابريل ٢٠٢٢), ص ص ٢ على الرابط التالى : https://fikercenter.com/

المفاوضات بين أطراف الاتفاق النووي. وقد صرح وزير الخارجية الفرنسي السابق جان إيف لودريان، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره الكويتي أحمد الصباح، في ٢٩ / مارس/ ٢٠٢٢، أن الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران "اقترب كثيراً"، وذلك على الرغم من عدم تسوية بعض بنوده.

إلا أن هناك تفاؤل أوروبي بقرب إتمام الاتفاق، لكن الموقف الأمريكي يبدو متناقضاً، نظراً إلى حاجتها إلى تقييم المصالح والمنافع من الاتفاق، ولذلك أجرت عدداً من المفاوضات في المنطقة؛ مثل مشاورات النقب في ٢٨ /مارس/ ٢٠٢٢، التي جمعت وزراء خارجية الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية مصر العربية والمغرب ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل.

خلصت مشاورات النقب إلى تشكيل لجان أمنية لمواجهة "تهديدات إيران في المنطقة، وشبكة أمنية للإنذار المبكر"، وأكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن تضامن بلاده مع دول القمة في مواجهة الإرهاب، ودعمه لحق دول القمة في مواجهة تهديدات إيران وأذرعها في المنطقة.

كذلك، اجتمع وزير الخارجية الأمريكي مع ولي عهد أبو ظبي في المغرب، في ٢٩ مارس/ ٢٠٢٢، من أجل مناقشة القضايا الأمنية في المنطقة، ومراجعة أهم القضايا الدائرة في المشهد الدولي (الحرب الأوكرانية وتأثيراتها في سوق النفط)، وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية إن الاجتماع كان إيجابياً، وعبرت فيه الولايات المتحدة الامريكية عن التزامها بشراكات المنطقة، واستمرارها في التعاون الأمني لمواجهة التهديدات على دول المنطقة. إن رغبة الأطراف

الأوروبية الملحة في تسريع عودة الاتفاق النووي ربما ترتبط بالحاجة إلى عودة النفط الإيراني إلى أسواق النفط الدولية ولأصول الأموال الإيرانية المجمدة هنا وهناك، فعقلية الربح والموازين الاقتصادية تسيطر كثيراً على الدول الأوروبية، وعلى روسيا في الوقت الحالي وبشكل كبير. الموقف الأمريكي مختلف عن الموقف الأوروبي على ما يبدو، ويجري مشاورات وتقييمات في المنطقة حتى تكتمل الصورة لديه بشأن المضي قدماً في الاتفاق، وربما يسعى إلى إقناع دول المنطقة بشأنه. ولأن إيران تعد الطرف الرابح في كل الأحوال من عودتها إلى الاتفاق أو استمرار المفاوضات التي قد تشمل تطوير عملية التصنيع النووي، فربما تحرص على أن تستفيد من الأوضاع الراهنة بعدم التنازل عن بعض البنود المفروضة عليها[١٥].

ثالثاً: انعكاسات الملف النووي على المنطقة الخليجية:

جرت فى الاونة الاخيرة مفاوضات في فيينا لعودة الاتفاق النووي الذى عقد فى العام ٢٠١٥ إلى المشهد الدولي ، ولم تتجدد صيغة البنود كثيراً، ومع ذلك يبدو أن بعض الأطراف الغربية تدفع إلى تسريع تثبيت هذا الاتفاق على أرض الواقع . فما انعكاسات هذا الاتفاق على دول المنطقة الخليجية المجاورة لإيران وترساناتها النووية؟

١- الانعكاسات الأمنية:

في مواجهة ما سيؤول إليه المشهد العالمي والإقليمي بعد الاتفاق النووي، ظهرت عدة أطروحات خليجية للتأقلم مع الواقع الجديد، فبين متخوف من الاتفاق ومشجع عليه لا تزال الدول الخليجية لم تتخذ موقفاً موحداً .إذ خرج وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري، خالد العطية،

(١٥)**المرجع السابق الذكر** , ص ٥.

بتصريحات رسمية في منتدى الدوحة، في ٢٧ / مارس/٢٠٢١، أعلن فيها أن بلاده "تأمل في توقيع اتفاقية أمنية بين دول المنطقة في حال تم التوقيع على اتفاقية النووي الإيراني". بمعنى أن الدوحة تشجع الدخول في اتفاق أمني مع طهران بهدف استقرار دول المنطقة والابتعاد عن حالة الاستقطاب والنزاع الدامي الذي لم يفضِ إلى انتصار أي طرف دون آخر، بل حول المنطقة إلى ساحة حرب كبيرة تعددت فيها الأطراف المتقاتلة وارتفعت فيها فاتورة الصراع على الأطراف جميعها. إن الاتفاق النووي الذي تحاول الدول الغربية الدفع به، خلا من أي تطمينات عن أغلب النقاط التي شكلت "تخوفاً" لدول المنطقة .

فالاتفاق لم يتحدث عن سلوك إيران في المنطقة ودعمها للميليشيات المسلحة، أو للصواريخ الباليستية ذات المدى البعيد، وغيرها من المسائل التي تعد عناصر جوهرية لأمن المنطقة واستقرارها. وهذا إذا تم فإنه قد يجعل سباق التسلح النووي يتطور مستقبلاً في المنطقة تطوراً كبيراً، وذلك نتيجة الإقرار الدولي بحقوق إيران النووية، واستمرار توسيع أنشطتها النووية دون توحد الموقف الخليجي في كيفية التعامل معه، أو بالأصح انخفاض الثقة الخليجية تجاه إيران والمجتمع الغربي، وهو ما قد يدفع الدول الخليجية إلى تسريع عجلة الترسانة النووية، حتى في حال التوصل إلى اتفاقات أمنية خليجية مع إيران.

إضافة إلى ذلك، لا تزال قضية رفع الحرس الثوري الإيراني من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية في الولايات المتحدة الامريكية من أهم نقاط الخلاف بين الأمريكان وإيران؛ فطهران تضغط لضمانات رفع العقوبات عن الحرس الثوري، في مقابل دعوات أمريكية لإبقاء الحرس على القائمة تحت مبرر أن رفعه سيؤدي إلى تعزيز أنشطته "الإرهابية" في المنطقة.

ولهذا ربما تسعى واشنطن لأجل إتمام الاتفاق إلى الحصول على ضمانات من طهران بتخفيف حدة أنشطتها في المنطقة مقابل رفع الحرس الثوري من القوائم السوداء(١٦).

فقد أشار مسؤول إيراني مشارك في ملف المفاوضات إلى أن إدارة بايدن قدمت مقترحاً بشأن إتمام الاتفاق النووي يتعلق بشطب الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية، والعودة المتزامنة للاتفاق ورفع العقوبات تدريجياً مقابل ضمانات علانية ومكتوبة من طهران لواشنطن بشأن تهدئة التوترات الأمنية في المنطقة.

أخيراً، قد يدفع الاتفاق إلى تحالف خليجي عسكري مع الأطراف الإقليمية التي تحمل مواقف سلبية من الاتفاق وتؤيد الخيار العسكري، لاسيما إسرائيل ذات الموقف المعادي جداً للاتفاق النووي، والذي دخل في علاقات دبلوماسية إيجابية مع بعض الدول الخليجية في الآونة الأخيرة.

٢- الانعكاسات السياسية:

طالبت الدول الخليجية عدة مرات بإشراكها في مشاورات فيينا، ومع ذلك لم تتفاعل الأطراف الغربية مع تلك المطالبات، وهو أمر يضعف الاتفاق النووي في حال التوصل إليه، نظراً إلى أن الدول المحيطة بإيران والقريبة من أنشطتها المختلفة لم تشارك في مشاورات التفاوض النووي.

)16(Dalal alsyd, Seadi Alaslamiy , **Nuclear Program of Iran and its Repercussions on the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries** , Cairo: Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution.Vol (49) No (3) , 2022 , P.3.

فموقف الدول الخليجية الرسمي، لا سيما الموقف السعودي والإماراتي، لم يُظهر تقبله للاتفاق النووي منذ زمن، وهذا ما ظهر خلال التحركات الأمريكية والأوروبية لمعالجة أزمة النفط العالمية في الأسابيع الماضية، واستغلال الجانب الخليجي لتلك الورقة لإظهار امتعاضه الشديد عن مشاورات الاتفاق النووي الحالية، وتثبيت دور الدول الخليجية في المنطقة والمحيط العالمي، بهدف مراجعة العواصم الغربية، وعلى رأسها واشنطن، لمنهج سياستها الخارجية مع العواصم الخليجية[١٧].

وبشكل عام، الوصول إلى اتفاق نووي قد يدفع الدول الخليجية إلى استغلال ما فاتها في إعادة ترتيب صفوفها، إضافة إلى تنظيم البيت العربي والتنسيق مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، لمواجهة التحدي الإيراني في المنطقة، ليصبح مشروع إيران في المنطقة يُواجهه مشروع موحد ضده.

من جهة أخرى، قد يدفع الاتفاق النووي مع إيران إلى تجاوب الدول الخليجية معه، وإجراء مباحثات مشتركة مع إيران لتخفيف التصعيد في المنطقة، لا سيما أن هناك عدداً من المباحثات السرية التي جرت أخيراً بين أطراف خليجية وإيرانية بهدف دعم الاستقرار في المنطقة.

وخلال هذه الرؤية قد تحاول الدول الخليجية الاستفادة من مكتسبات الاتفاق النووي لتحقيق مصالح خاصة بها، فتخفف التصعيد مع إيران بما يؤدي إلى استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة، وتنشغل من ثم بتطوير مشاريعها الاقتصادية العالمية والإقليمية.

([17])Dalal alsyd , Seadi Alaslamiy, **Op Cit**, P.5.

٣- الانعكاسات الاقتصادية:

رغم اجماع الدول الخليجية على مخاطر امتلاك ايران للقدرة النووية الا انهاتتمتع بعلاقات اقتصادية مع ايران حيث يقدر البعض حجم التبادل التجارى بين ايران ودول الخليج اكثر من ٢٢ مليار دولار فى ٢٠٢١ [١٨] . وخلال فترة المفاوضات النووية عادت إيران إلى زيادة إنتاج النفط بمستويات مقاربة لما كانت عليه قبل إعادة فرض العقوبات الأمريكية عام ٢٠١٨، وقد نقلت وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية عن الرئيس التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية، محسن خجستة مهر، أن إنتاج النفط وصل إلى أرقام ما قبل العقوبات بمعدل ٣،٨ ملايين برميل يومياً، بعدما كان تراجع بشدة إثر العقوبات المفروضة خلال حكم الرئيس الامريكى السابق دونالد ترامب[١٩].

وهو ما يعني أن ميزان النفط العالمي من المتوقع أن يتغير كثيراً بعد الاتفاق النووي إذا ما تم، لذلك نجد استعدادات إيرانية لما بعد الاتفاق في العودة إلى السوق العالمية، ولعل أزمة حقل الدرة بين إيران من جهة والكويت والسعودية من جهة أخرى تظهر الحرص الإيراني على ذلك. إذ عارضت طهران، في ٢١ / مارس/ ٢٠٢١، الاتفاق السعودي الكويتي بشأن تطوير حقل الدرة للغاز الطبيعي، على اعتبار أنها جزء من ذلك الحقل، واصفة الاتفاق بالخطوة غير القانونية.

[١٨] مسئول ايرانى يكشف حجم التبادل التجارى مع دول الجوار ، العربية ١٧ اكتوبر ٢٠٢١.

(١٩)مركز الفكر الاستراتيجى للدراسات , **مرجع سبق ذكره** , ص ٧.

لذلك تحاول طهران تجهيز أنشطتها الاقتصادية والاستثمارية في المنطقة، وهو ما قد تواجهه دول الخليج باستثمارات وعلاقات اقتصادية متطورة مع مختلف قوى العالم الكبرى، في محاولة منها لتجاوز التأثيرات السلبية لرفع العقوبات عن إيران في المجال الاقتصادي الخليجي.

وقد تتجه دول الخليج العربى – في حال تمدد التنافس الخليجي الإيراني إلى خطوط الإمداد– إلى بناء تحالفات اقتصادية (خاصة بالنفط) دون مشاركة إيرانية أو حتى غربية؛ بهدف حماية الاقتصاد الخليجي، الذي قد يتضرر من عودة منافسة النفط الإيراني وبأسعار زهيدة، وسهولة نقله بين مختلف قارات العالم.

رابعاً: محددات مستقبل مفاوضات الاتفاق النووي:

تحاول واشنطن كسب مزيد من الوقت من خلال تصريحاتها الرسمية لوجود بعض القضايا المتعلقة بالاتفاق النووي، ومنه تحاول واشنطن الموازنة بين كل ملفاتها في المنطقة.

ومن أهم المحددات التي يتوقف عليها مصير المفاوضات[٢٠]:

١- **مدى جدية المفاوض الأمريكي في المضي قدماً بالاتفاق:** تجري واشنطن مباحثات عديدة في المنطقة لتأمين موافقتها المستقبلية على الاتفاق النووي، وعدم انعكاس ذلك على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. إذ يشكل الاتفاق النووي ومفاوضاته فرصة سانحة للولايات المتحدة لعودة دورها مجدداً في المنطقة، بعد أن غابت عنها في الفترة الأخيرة.إن موافقة المفاوض الأمريكي على الاتفاق النووي يعني أن الاتفاق دخل طور

(٢٠)محمد السعيد إدريس , " محادثات فيينا النووية وتحديات المشروع الايرانى " , **دراسات** , القاهرة , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , ١٥ يناير ٢٠٢٢ , ص ١١.

التنفيذ، ومن ثم تبدأ بعد ذلك إجراءاته التنفيذية، وهو ما يجعله محدداً أساسياً يستقر عليه مصير المفاوضات.

٢- **زيادة الإصرار الأوروبي على إتمام الاتفاق:** إن الوضع الاقتصادي الراهن نتيجة الحرب الروسية وأزمة الطاقة الناتجة عنها يزيد من حماس الأوروبيين لتحقيق إنجاز في الملف النووي، ومن ثم فإن الدبلوماسية الأوروبية الحثيثة قد تدفع كلا الجانبين؛ الأمريكي والإيراني، إلى التوقيع على الاتفاق، والانتقال إلى مرحلة ما بعد النووي الإيراني.

٣- **طبيعة الاستجابة الإيرانية لمطالب الولايات المتحدة الامريكية:** ربما تستغل طهران الأجواء العالمية المهيِّئة لاتفاق نووي للخروج من حالة العقوبات المفروضة عليها، وذلك بمنح التفاوض نقاطاً إيجابية لتحريك الملف النووي إلى ما بعد المفاوضات، خاصة أنها ربما ترغب في تسريع عجلة اقتصادها، ومباشرة تصديرها للنفط ومشتقاته دون عراقيل دولية.

٤- **استيعاب مخاوف دول المنطقة الخليج العربي:** إلى الآن لا يزال الأمر غير واضح فيما يتعلق بالنفوذ الإيراني في المنطقة وموقعه في المفاوضات، فإيران تدفع باتجاه المفاوضات الموازية دون أن يكون هناك إلزام صريح بالحد من تدخلاتها في المنطقة، في حين لا يزال الموقف الأمريكي متناقضاً في هذا الموضوع، بين مؤيد لمطالب دول المنطقة، وبين طرف لا يطرح مطالب هذه الدول على طاولة التفاوض. إن استيعاب مخاوف دول المنطقة على طاولة التفاوض ربما يؤدي إلى إطالة الوقت لإقرار الاتفاق النووي، ولكن هذا الاتفاق قد يرضي دول المنطقة، وهو ما قد يشكل عنصراً أساسياً

لتدعيم الاتفاق وإطالة فعاليته إقليمياً ودولياً. والخلاصة أنه مع قرب الإعلان عن التوصل إلى اتفاق نووي وشيك بين إيران والأطراف الدولية يبرز السؤال الرئيسي هنا: هل أطراف الاتفاق النووي هم من منحوا هذه الميزة لإيران، أم أن إيران استفادت من تغيرات المشهد الجيوسياسي الدولي لصناعة نقاط رابحة لها؟

ومع ذلك، فإنه في حال تقررت العودة إلى الاتفاق النووي في ظل الأزمة العالمية الحالية بين الغرب وروسيا، فإنه من المتوقع أن تشهد الدبلوماسية العالمية تغيراً جذرياً، فالعلاقات بين الدول ومصالحها المتشابكة سوف تسعى للحصول على فائدة من التغيرات السياسية العالمية، وبالطبع ستحاول الدول الخليجية الاستفادة من الوضع الراهن لمراجعة قنواتها الدبلوماسية بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار لها.

ومع ذلك يمكن القول إن التغيرات لن تحدث بين ليلة وضحاها في حال تقرر اعتماد الاتفاق النووي، فمسألة رفع العقوبات عن إيران وعن كبار مسؤوليها تحتاج إلى إقرار الكونجرس الأمريكي الذي يشهد انقسامات عديدة في الفترة الراهنة، إضافة إلى أن عودة طهران إلى السوق العالمية ومصارفها المالية ربما تأخذ مدة لتذليل كل الإجراءات والعمليات المالية المرتبطة بها.

وخلال هذه المدة لا يمكن التكهن بعدم ظهور مستجدات جديدة على المشهد الدولي تغير من خطط القوى الكبرى كلها، وربما تعيدها إلى حالة الصفر فيما يتعلق بالملف النووي مع طهران، ولهذا ربما تتجه الدول الخليجية إلى مراقبة الأحداث الدولية عن كثب، وتقرر بعدها مصير قبولها أو مواجهتها للاتفاق النووي. ودعماً لمهام الأمم المتحدة المركزية في صون الأمن والسلم الدوليين وتحقيقا للاستقرار في المنطقة، استضافت الدوحة في شهر يونيو ٢٠٢٢ جولة

المحادثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، بهدف إحياء الاتفاق وكسر الجمود في الملف النووي الإيراني، في مبادرة نالت إشادة الرأي العام العالمي وأكدت ثقة المجتمع الدولي في الجهود الدبلوماسية لدولة قطر. ففي الثامن والعشرين من شهر يونيو ٢٠٢٢، رحبت دولة قطر باستضافة جولة محادثات غير مباشرة بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، برعاية منسق الاتحاد الأوروبي[٢١].

خامساً: أثر البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي:

١- طبيعة الموقف الخليجي من البرنامج النووي الايراني:

لا يرتبط الملف النووي الإيراني فحسب بمساعي ايران لامتلاك ادوات القوة التي تؤهلها للقياده الاقليمية ، ودعم طرحها نفسها كقائد إقليم، وما يمثله ذلك من تهديد لدول الخليج الست، التي تري امنها واستقرار انظمه الحكم فيها رهنا بتقدم المشروع الايراني، ومصير عمليه احتواء ايران وقدرتها العسكرية ونفوذها الاقليمي ، باختلاف نوعياته، بل يرتيط أيضاً، بموقع هذا الملف في صراع إيران مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، التي تعتبر فاعلاً رئيسياً في الأزمة، واسرائيل، ووجود قوة ردع نووية موازيه لها[٢٢].

ودائماً ما عبرت الضغوط التي مارستها الولايات المتحده الامريكية علي دول الخليج العربى لدفع الاخيرة لاتخاذ موقف اكثر حسما وضغطا علي ايران لوقفها عن استكمال سياستها النووية ، عن طبيعه وحجم التفاعل الامريكي لجهه استخدام ملف ايران النووي في العلاقات بين

---

(٢١)مركز الفكر الاستراتيجى للدراسات , **مرجع سبق ذكره** , ص ١١.

(٢٢)أميرة زكريا نور محمد طلحه , **مرجع سبق ذكره** , ص ١٥.

ايران ودول الخليج ، وهو ما اتضح في رسائل المسؤولين الامريكين المباشرة لنظرائهم في دول الخليج العربى ، خلال زيارتهم المتعدده لتلك الدول[٢٣]. التي ذكرو فيها أن "البرنامج النووي الايراني يشكل تهديدا لحلفاء الولايات المتحده في الشرق الأوسط " ، " وأن واشنطن تدرس سبل تنسيق سياستها تجاه ايران مع دول الخليج العربية " مؤكدا علي ضرورة تبادل الأراء مع الكويت والبحرين والامارات بشأن " خطر تطوير البرنامج النووي الايراني " ومشيرا الي ان الدول الخليجية التي زارها تشارك الولايات المتحده تخوفها من البرنامج النووي الايراني، اضافة الي تعبيرها عن قلقها من البرنامج النووي الاسرائيلي ، وطالبت جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل . فالرسائل التي ركزت علي مايمثله تطوير البرنامج النووي الايراني من مخاطر ستهدد أمن دول الخليج العربى ،ومصالح خلفاء الولايات المتحدة الامريكية ، لذا طالبت الأخيره بضرورة التنسيق بينها وبين دول الخليج العربى لمواجهة إيران.

وهو ما أظهر طبيعه وحدود الدور الذي رسمته الولايات المتحدة الامريكية لدول الخليج العربى في استراتيجيتها لاحتواء إيران، وإعادة تشكيل النظام الأمني الاقليمي. [٢٤]. حيث استطاعت الولايات المتحده الامريكية توظيف مخاوف دول الخليج العربى من ايران وبرنامجها النووي بشكل جيد، واستخدام تصاعد التوتر بين ايران وتلك الدول من اجل دفع الاخيرة باتجاه موقف أكثر وضوحا وتماسكا وحدة تجاه ايران ، خاصة ان الموقف الرسمي الخليجي دائما ما

---

(٢٣)توماس ماتير , "**ايران و امن دول الخليج في القرن الحادي و العشرين**" , (أبو ظبى : مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية, ، الطبعة ١, ٢٠٠٥) , ص ٢٠.

(٢٤)**المرجع السابق الذكر** , ص ص ١٣-١٤.

كان متذبذبا وحذرا وغير واضح ، والأهم أنه منقسم . وان جعلت موقف تلك الدول متوافقا مع موقف الولايات المتحده الهادف الي تجريد ايران من أخطر أدوات القوة التي تمكنها من الهيمنة الاقليمية ، وفرضت ضرورة دعم هذا الموقف والسياسات المعبرة عنه[٢٥]. إلا أن موقف دول الخليج بالأساس ، استند لعوامل أخري تتعلق بطبيعه الخلافات التي تحكم العلاقات الايرانية–الخليجية ، ورؤية دول الخليج العربى لمأل الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، وتداعيات ذلك على أمنها وهو ما جعل الاستجابة للضغط الأمريكي نسبية.

وحصر دور تلك الدول في النقاش مع الأمريكيين، وبحث القيام بدور الوسيط بينهم وبين ايران هذا فضلا عن الاختلافات بين تلك الدول في الموقف من إيران عموماً، وبرنامجها النووي خصوصا. أدى هذا إلى أنه في ظل موقف دول الخليج تجاه البرنامج النووي الايراني معقدً، حيث الحذر وعدم صياغة موقف موحد ومحدد ، يعتبر عن سياسة موحده تتسم بالرفض الصريح والمباشر للبرنامج النووي الايراني[٢٦].

فقد جاء موقف دول الخليج العربى المعلن دائماً، وعبر القمم الخليجية، وخاصة نصوص بياناتها الختامية، في إطار موقفها العام من ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج ، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما يشمله من تخلي اسرائيل عن قدراتها

---

(٢٥)أميمة إبراهيم **," الصراع بين المحافظين والإصلاحيين واثره على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٧-٢٠٠٥)** ", رسالة ماجستير غير منشورة, جامعه القاهرة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , ٢٠١٠ , ص ١٥٧.

(26)Guzansky, Y "**The Arab Gulf States and The Iranian Nuclear Challenge: In The line of Fire**", Meria Journal, Vol. 14, No. 4 , 2010.PP.3-4.

النووية وبما يعبر عن موقف ضمني رافض تطوير إيران قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية كما أحتوى الموقف الخليجي الرسمي دائماً التأكيد علي أهميه الحوار، والتوصل إلى تسوية سليمة للملف النووي الإيراني بما يوفر الاطمئنان ويسهم في الحفاظ علي الأمن والاستقرار في المنطقة" وهو ما يعد من أهم ركائز سياسة الخليج العربى تجاه ذلك الملف[٢٧]. فيما جاء الإعلان عن رغبة دول مجلس التعاون الخليجي امتلاكها التقنية النووية للاستخدام السلمي، كحق مشروع. فردت إيران وبحسب تصريحات للمتحدث الرسمى باسم المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بهروز كمالوندى، قبيل ثلاثة أسابيع فقط من استئناف محادثات فيينا وبالتحديد فى ٤ نوفمبر ٢٠٢١، فإن إيران ضاعفت مخزونها من اليورانيوم على التخصيب بنسبة ٢٠٪ ووصل إلى ٢١٠ كيلو جرامات، كما أعلن ما هو أخطر من ذلك وهو أن إيران تحتفظ بـ ٢٥ كيلو جرام من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪، ما يعنى أن المسافة باتت محدودة للوصول، إن أرادت، إلى تخصيب اليورانيوم بنسبة ٩٠٪ اللازمة لإنتاج القنبلة[٢٨].

وبناء على ذلك ذهبت بها إيران إلى فيينا وملف العلاقات المتوترة وغير المستقرة مع دول الخليج العربى مازال موجوداً. فهذه الدول تربط بقوة بين الملف النووى الإيرانى وبين ما تعتبره مشروعاً إقليمياً إيرانياً تتدخل من خلاله إيران فى الشئون الداخلية للدول الخليجية وتهدد أمنها واستقرارها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر من تعتبرهم وكلاء إيران وعلى رأسهم فى

---

(٢٧)حمد عدنان الخالدي , " **التسلح النووي الإيراني وأثره علي امن دول الخليج العربية (١٩٩١-٢٠٠٦)** "، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان , الجامعة الأردنية , قسم العلاقات الدولية , يناير ٢٠٠٧, ص ١٢٠.

(٢٨)محمد السعيد إدريس , **مرجع سبق ذكره** , ص ١٣.

السنوات الأخيرة حزب الله فى لبنان وميليشيات أنصار الله الحوثية فى اليمن، وميليشيات الحشد الشعبى العراقية الموالية لإيران. هنا يمكن استخلاص ملاحظتين؛ الأولى: أن هذا الموقف الخليجى من إيران لم يكن جماعياً، كان سعودياً– إماراتياً – بحرينياً، لكن الدول الثلاث الأخرى وبدرجات مختلفة أيضاً لم تكن تشارك فى هذا الموقف، ولم تتعامل مع إيران كعدو وحافظت على قدر لا بأس به من علاقات التعاون، أو على الأقل التفاهم على النحو التالى: سلطنة عمان، ثم قطر، ثم الكويت. كل منها كانت حريصة على نهج سياسة أكثر استقلالية نحو إيران على خلاف الدول الثلاث الأخرى. أما الملاحظة الثانية فهى أن السياسة العدوانية الخليجية نحو إيران أخذت تمر بمراحل من التعاون أو على الأقل البحث عن تفاهمات وتقليل حدة التوتر فى الأشهر الأخيرة[٢٩].

أن المشهد الخليجى الحالى نحو إيران وبالتحديد محادثات فيينا وبالتبعية المشروع الإقليمى الإيرانى سنجدها قد مزجت بين توجهين: التصعيد والتهدئة. ما يعنى أن إيران ذهبت إلى فيينا وهى محاصرة بسياسة عدوانية خليجية من ناحية وبمؤشرات للحرص على بدء توجه تعاونى مشروط من ناحية أخرى، والشروط تدور كلها حول ما تعتبره هذه الدول مصادر التهديد الإيرانى: الخطر النووى، الصواريخ الباليستية، الوكلاء الإقليميون، وسياسة التدخل فى الشئون الداخلية للدول الخليجية. وسنجد أيضاً أن هذين المشهدين يحدثان فى ظل تطور جديد وله خطورته الفائقة بالنسبة لإيران، وهو سياسة التطبيع بين كل من الإمارات والبحرين مع إسرائيل، واقتراب إسرائيل جغرافياً من الشواطئ الإيرانية المطلة على الخليج، تقارب وتطبيع يراه البعض

(٢٩)محمد السعيد إدريس , **مرجع سبق ذكره** , ص ١٣.

وليد تطورين أيضاً؛ الأول، مؤشرات أفول للوجود الأمريكى فى الشرق الأوسط لصالح تكثيف التواجد الأمريكى فى المحيطين الهادى والهندى، والثانى تفاقم الخوف من إيران بسبب ما تعتبره هذه الدول سياسة عدوانية، حيث تم اللجوء إلى إسرائيل كحليف إقليمى بديل يمكن أن يملأ فراغ غياب الحليف الأمريكى.

هذا المشهد يمكن تلمس معالمه من مجموعة مؤشرات تدل على مناهضة دول الخليج للسياسة النووية الإيرانية وانحيازها للموقف الغربى الأمريكى- الأوروبى فى محادثات فيينا، ومجموعة مؤشرات أخرى تدل على أن بعض هذه الدول حريصة على مواصلة أو بدء سياسة تعاون مع إيران، تأخذ فى اعتبارها مصالح ومتطلبات أمن واستقرار الدول الخليجية. **وبالنسبة لمجموعة المؤشرات الأولى نشير هنا إلى أبرزها على النحو التالى:**

١- إدانة دول مجلس التعاون الخليجى والولايات المتحدة لما أسمته بـ "السياسات العدوانية الإيرانية والخطيرة" بما فى ذلك الانتشار والاستخدام المباشر للصواريخ الباليستية المتقدمة وأنظمة الطائرات دون طيار، واستخدام إيران ووكلائها فى المنطقة هذه الأسلحة فى مئات الهجمات التى استهدفت المدنيين والبنية التحتية والحيوية السعودية، وضد التجارة على متن السفن التجارية المدنية فى المياه الدولية فى بحر عمان. جاء ذلك خلال اجتماع لكبار المسئولين من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى عقد بمقر المجلس فى الرياض ٢٠٢١/١١/١٧، أى قبل أقل من أسبوعين من استئناف التفاوض فى فيينا يوم ٢٠٢١/١١/٢٩. واتفق الطرفان الخليجى والأمريكى فى هذا الاجتماع على أن "برنامج إيران النووى يمثل قلقاً بالغاً"، وأن دعم إيران للميليشيات

المسلحة فى أنحاء المنطقة، وبرنامجها للصواريخ الباليستية "يشكلان تهديداً واضحاً للأمن وللاستقرار الإقليميين". وفى ذات الوقت قدم الطرفان لإيران ما يمكن اعتباره "مقايضة" أو "بديل أفضل للتصعيد يسهم فى تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار للمنطقة" يتمثل فى انجاح مفاوضات فيينا بمواقف إيجابية إيرانية مقابل تعميق العلاقات الاقتصادية معها بعد رفع العقوبات الأمريكية المتعلقة بالاتفاق النووى الإيرانى.

٢- الاتفاق السعودى- الفرنسى، خلال زيارة الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون للمملكة ٢٠٢١/١٢/٤ على ضرورة التصدى للأنشطة الإيرانية "المزعزعة لأمن المنطقة"، وتأكيد "القلق من تطوير البرنامج النووى الإيرانى وعدم التعاون والشفافية".

٣- شراء الإمارات ٨٠ طائرة مقاتلة فرنسية من طراز "رافال" خلال زيارة الرئيس الفرنسى لأبوظبى ضمن جولته الخليجية، حيث أكد الجانبان ٢٠٢١/١٢/٣ حرصهما المشترك على تعزيز مختلف جوانب "الشراكة الاستراتيجية" وتوافق الرؤى بشأن أهمية دعم الحلول والمبادرات السلمية التى تهدف إلى ترسيخ أركان الأمن والاستقرار فى المنطقة.

٤- تعهد جيك سوليفان مستشار الأمن القومى الأمريكى فى لقائه مع ولى العهد السعودى الأمير محمد بن سلمان فى نيوم ٢٠٢١/٩/٣٠ باستعداد بلاده للدفاع عن الأراضى السعودية ضد التهديدات كافة، والدفع بحل سياسى لإنهاء النزاع فى اليمن.

٥- مشاركة دول خليجية مثل السعودية والإمارات والكويت فى مناورات بحرية مع الأمريكيين بعضها فى خليج عمان وبعضها فى البحر الأحمر، مثل مناورة "رماية الخليج -٢٠٢١" بمشاركة سعودية وكويتية مع قوات أمريكية فى الكويت ٢٠٢١/١١/٧، حيث أوضح قائد

التمرين الكويتى أن "تمرين رماية الخليج ٢٠٢١ يهدف إلى تعزيز العلاقات العسكرية والتعاون الدفاعى المشترك مع الدول الشقيقة والصديقة وتبادل الخبرات والمعرفة العسكرية لإبراز وتوحيد القدرة القتالية التى تمتلكها الدول الثلاث، إضافة إلى تعزيز أواصر التعاون العسكرى الدفاعى".

٦- حرص الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين على مواصلة تمتين التعاون مع إسرائيل وفتح السفارات المشتركة وتيسير دخول الإسرائيليين إلى البلدين دون تأشيرات واستقبال كبار المسئولين الإسرائيليين مثل زيارة وزير خارجية إسرائيل للبحرين وزيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالى بينيت للإمارات. هذه الزيارات كانت مثار استياء إيرانى، حيث نددت الخارجية الإيرانية فى بيان بزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للبحرين وقالت: "نندد بأى تمهيد من أجل ترسيخ الوجود الإسرائيلى المدمر فى المنطقة".

أما بالنسبة لمجموعة المؤشرات الأخرى التى تحمل معالم تعاون أو نوايا للتعاون الخليجي مع إيران، فيمكن الإشارة إلى أبرزها فى الآتى[٣٠]:

أ- إقدام السعودية على إجراء أربعة من جولات المحادثات مع إيران بوساطة عراقية فى بغداد، بعضها خلال حكومة الرئيس الإيرانى حسن روحانى وآخرها مع حكومة الرئيس الجديد إبراهيم رئيسى، وقد أعلن عن هذه الجولة الأخيرة وزير الخارجية السعودى فيصل بن فرحان فى مؤتمر صحفى جمعه مع جوزيب بوريل وزير خارجية الاتحاد الأوروبى فى الرياض، مشيراً إلى أن تلك الجولة تمت فى ٢١ سبتمبر ٢٠٢١، موضحاً أن هذه المحادثات "لا تزال فى مرحلتها

(٣٠)**المرجع السابق الذكر** , ص ١٤.

الاستكشافية، نأمل أن نضع أساساً لمعالجة المواضيع العالقة.. سوف نسعى ونعمل على تحقيق ذلك". ولم يشر فرحان إلى مكان عقد ذلك الاجتماع ومضمونه أو إلى مستوى التمثيل فيه. فى حين أن إيران تحدثت على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية من نيويورك بصحبة وفد بلاده لاجتماعات الأمم المتحدة ٢٠٢١/٩/٢٣ أن الطرفين "أجريا مباحثات جيدة وأن التقدم بشأن أمن الخليج كان جاداً للغاية" دون أن يقدم أية تفاصيل. فالإشارة الأهم بهذا الخصوص جاءت على لسان الملك سلمان بن عبد العزيز فى كلمته التى ألقاها فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٢١/٩/٢٢ ووصف فيها إيران بأنها "دولة جارة.. ونأمل أن تؤدى محادثاتنا معها لنتائج ملموسة لبناء الثقة".

وكان ولى العهد السعودى الأمير محمد بن سلمان أكد فى مقابلة مع وسائل الإعلام الرسمية السعودية ٢٠٢١/٤/٢٨ أن بلاده "تطمح إلى إقامة علاقة جيدة مع إيران باعتبارها دولة جارة لكن هناك إشكاليات من الطرفين وتعمل المملكة العربية السعودية مع شركائها على حلها، والمملكة لا تقبل أى ضغوط أو تدخل فى شئونها الداخلية"، وقال: "لا نريد أن يكون وضع إيران صعباً، بالعكس نريد إيران مزدهرة، لدينا مصالح فيها، ولديها مصالح فى السعودية لدفع العالم والمنطقة للازدهار".

ب- استقبال الإمارات والكويت على باقرى كنى مساعد وزير الخارجية الإيرانى رئيس وفد التفاوض فى فيينا قبل أيام معدودة من استئناف التفاوض بين إيران ومجموعة (٤+١) الدولية، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات "على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل فى إطار المصالح المشتركة" وبالطبع تم عرض وجهة النظر الإيرانية فى جولة التفاوض القادمة بعد

أيام. زيارة تعكس حرصاً إيرانياً واستعداداً إماراتياً وكويتياً للتعرف على المواقف المشتركة وأجواء تفاوض فيينا.

ج- أما التطور الأهم ضمن هذه المؤشرات فكانت زيارة رئيس مجلس الأمن الوطنى بالإمارات الشيخ طحنون بن زايد لطهران ولقائه بالرئيس الإيرانى إبراهيم رئيسى ونظيره الإيرانى على شمخانى، في ٦ ديسمبر ٢٠٢١، فى اختراق إماراتى غير مسبوق "للمحظور" من الممارسات على غرار زيارة شقيقه الشيخ عبد الله بن زايد لدمشق ولقائه بالرئيس السورى بشار الأسد، ثم زيارة شقيقهما الأكبر ولى عهد أبوظبى الشيخ محمد بن زايد لأنقرة فى فترة زمنية متقاربة أثارت الكثير من التكهنات وردود الفعل كان أبرزها وأهمها ردود الفعل الإسرائيلية التى خشيت من انعكاسات سلبية لزيارة طحنون بن زايد لطهران على مسيرة التطبيع بين الإمارات وإسرائيل. ويبدو أن هذه الخشية كانت فى محلها، فما هى إلا أسابيع وربما أيام على زيارة طحنون بن زايد لطهران ثم زيارة نفتالى بينيت رئيس الحكومة الإسرائيلية للإمارات حتى جاء التطور الأهم الذى وصف بأنه "خيبة أمل" عندما نقلت وسائل إعلام إسرائيلية معارضة الإمارات "للخيار العسكرى ضد إيران". وقالت القناة "١٢" العبرية أن الإمارات تقول "أن التهديدات العسكرية بالنسبة لها ليست هى الطريقة للتعامل مع إيران" معلقة على ذلك بأن "التطبيع لا يعنى تعاوناً عسكرياً بينها الإمارات العربية المتحدة وبين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل فى الهجوم على إيران"[٣١].

٢- عوامل القلق الخليجي من البرنامج النووي الإيراني:

[31] Hamidreza Azizi, **Iran and Saudi Arabia: Mutual Threat Perceptions and the Potential for Conflict** , Cambridge Middle East , 5-Jan- 2023,P.2.

في الوقت الذي تدرك فيه دول الخليج العربية أن البرنامج النووي الإيراني جزء أساسي من مكونات التفكير الاستراتيجي الإيراني، أن هناك مجموعة من البواعث والدوافع القومية والسياسية والاقتصادية والجيوسياسية، والتي تُساق لتسويغ السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي، وأن هناك نوايا بعضها معلن وبعضها الآخر غير معلن، فإن مخاوف هذه الدول باتت مشروعة بسبب طبيعة السياسات الإيرانية في الشرق الأوسط. وعلى وجه العموم يُثير البرنامج النووي الإيراني العديد من المخاوف الخليجية، والتي **تتمثَّل في الآتي :**

أ-زيادة الخلل القائم في موازين القوى: إن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج العربى ، من خلال إحداث خلل في موازين القوى القائم لمصلحة إيران، وبالتالي يزيد من خطر تهديدها للأمن الخليجي[٣٢].

ب-غموض المفاوضات: يثير إصرار الدول التي تقود المفاوضات النووية مع إيران على استبعاد دول الخليج من المشاركة فيها قلقًا لدى هذه الدول في جدوى هذه المفاوضات، وشكًّا في أن تكون هناك صفقة سرية -لأي اتفاق مزمع عقده- غير معلومة سوى لأطراف التفاوض. ففي تناقض واضح للعيان وقبل الولوج في الجولة الجديدة من المفاوضات، أكَّدت الدول الغربية (الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا) ضرورة مشاركة دول الخليج العربى كطرف أصيل في أية مفاوضات جديدة لإعادة النظر في الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، لكن هذا الأمر لم يحدث في مفاوضات فيينا الاخيرة ، وذلك بعدما أعلنت إيران معارضتها توسيع نطاق

)[32](Taylor Luck, **Can Arab Gulf States Entice Iran to Cut a New Nuclear Deal**? , (Christian Science Monitor, 13- Jun- 2022), P.3.

الاتفاق أو مشاركة أطراف أخرى فيه. وجاءت هذه المعارضة الإيرانية متناقضة مع تصريحات طهران السابقة حول الحاجة إلى الحوار مع جيرانها الخليجيين.

ج-نطاق المفاوضات وأجندتها: لطالما نادت دول الخليج العربية بتوسيع نطاق المفاوضات وأجندتها من أجل معالجة سلوك إيران المزعزع للاستقرار برمته، وذلك من خلال إبرام اتفاق أشمل يعالج برنامج إيران الصاروخي، ودعمها لوكلائها في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها. فعلى الرغم من السياسات العقابية، وسياسة الضغط القصوى التي فرضها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" على طهران، فإنها لم تحد من سلوك إيران التدخلي في المنطقة؛ حيث استمرت في دعم الحوثيين ومساعدتهم على القيام بهجمات صاروخية ضد المملكة العربية السعودية، ومؤخرًا على دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن تهديد الملاحة والتجارة الدولية .

د- سوء الإدراك أو التقدير: لطالما واصلت إيران تهديداتها بإنهاء إسرائيل وتدميرها وإزالتها من الوجود، وفي مقابل ذلك رفعت إسرائيل من وتيرة تدريباتها على توجيه ضربة عسكرية لمواقع إيران النووية، كما صرَّح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مؤخرًا بأنه إذا فشلت الدبلوماسية، فإن الولايات المتحدة "ستتجه إلى خيارات أخرى". وفي هذا الإطار، لم يتوقف تبادل التهديد بين الطرفين على وقْع انعقاد الاتفاق النووي وفي غيابه، أو في محاولات التفاوض من أجله مجدداً، كما واصلت الحكومة الإسرائيلية تهديداتها ودعوتها لوقف هذه المفاوضات واتخاذ إجراءات

صارمة ضد إيران، وهنا تكمن الخطورة في أن التهديدات المتبادلة قد ينشأ عنها قرارات خاطئة قد يكون لها تأثير طويل المدى على المنطقة برمتها[٣٣].

هـ-صعوبة الوصول إلى ترتيبات أمنية مقبولة لأمن الخليج العربي: إن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج العربى، وذلك لعدة اعتبارات، أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها. ثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد من أن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول، سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها. ثالثها: أن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض جميع الجهود لبناء علاقات حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولًا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على عدة أسس، يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة، وحل القضايا العالقة بالحوار والتفاوض.

ز- الآثار البيئية الضارة على دول الخليج العربي: ستكون دول الخليج العربي في مقدمة الدول التي ستتضرر بشكل مباشر من أي آثار بيئية يمكن آن تنجم عن البرنامج النووي الإيراني؛ حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يعد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد نحو ٢٥٠ كلم من سواحل الخليج العربي. ومن ثَمَّ ستصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما

([33])Maleki, Abbas." **Iran's Nuclear : Recommendations for the Future**" ,(the American Academy of Arts & Sciences, 2010) , PP.1-2.

حدث تسرب إشعاعي، أو في حالة تخلص إيران من النفايات النووية في مياه الخليج، الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة بسبب تسرُّب المواد النووية المشعة في مياه الخليج العربى.

و- **زعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربي:** إن امتلاك إيران للسلاح النووي وعدم امتثالها للقرارات الدولية، من شأنه فرض عقوبات دولية عليها أكثر تشددًا، الأمر الذي قد يدفعها إلى التهديد بإغلاق مضيق هرمز، مما سيكون له تأثيره على صادرات نفط دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتسبب في زعزعة أمنها الاقتصادي.

ى- **تنامي الدعم الإيراني للميليشيات والجماعات المتطرفة:** لا شك أن امتلاك طهران للسلاح النووي سوف يشجعها على تقديم مزيد من الدعم المادي والمعنوي لوكلائها؛ ما يهدد الأمن والاستقرار الداخلي في دول المنطقة. وبذلك قام مأزق دول الخليج العربى لجهه موقفها تجاة برنامج إيران النووي علي عدة عوامل أسهم تداخلها في أن بدا الموقف مرتبكا ومتراوحا ما بين ارتفاع وتيرة القلق والتوتر الذي انعكس علي العلاقات مع إيران ، وبين الحذر واجتناب التصعيد[٣٤].

وهذه العوامل هي:

١- مخاطر وتأثيرات تطوير إيران لقدراتها النووية على دول مجلس التعاون الخليجي:

(٣٤)أبو بكر الدسوقي ،" البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج " ، **مجلة آراء حول الخليج** ، العدد (٢٢)، ٢٠٠٦، ص ص ٧١- ٧٥.

بخلاف الضغط الأمريكي علي دول الخليج العربى ، لاتخاذ موقف عدائي تجاة برنامج ايران النووي، فان دول الخليج العربى تري امتلاك ايران سلاحا نوويا ، خطرا كبيرا عليها ، يهدد الاستقرار الاقليمي لمنطقة الخليج العربى ، ويكرس الخلل القائم في ميزان القوي ، الذي يعكس تفوقا ايرانيا وهو ما يجعل الدول الخليجية الست في مرمي القوة الإيرانية ،كمستهدف رئيسي لتمددها ، فتطوير قدرات إيران النووية يسهم في تعظيم تفوقها العسكري في مقابل دول الخليج العربى ، ويؤهلها لفرض رؤيتها لأمن الإقليم ووضع سياساته.

لكن دعم دول الخليج العربى فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يعد وبشكل غير مباشر ، إقراراً تلقائياً بحق اسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة وهو مايعتبر عاملا سلبيا في مواقف دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام فاذا كانت دول الخليج والدول العربية عموما تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، فإن دول الخليج ترفض وجود دولة نووية أخري في المنطقة تضاعف الأخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي إلى تدمير المنطقة، وتعمق حاله عدم الاستقرار الاقليمي. وفي الحسابات الخليجية، فان امتلاك إيران للقدرات النووية لا يعد بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الاسرائيلية.

فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي مع المصالح العربية العليا في وجوب ايجاد وسئلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذة المصالح تتعارض وتتقاطع، وبشكل جذري، في مواقع عديده أخرى، وهو ما يجعل الدول الخليجية، ترى في السلاح النووي الإيراني خطرآ يستوجب المواجهة. أن امتلاك ايران للقوة النووية، ومع التفاوت في القدرات

العسكرية بين ايران ودول الخليج العربى لصالح الأولى سيؤدي إلى مزيد من اعتماد الاخيرة علي الخارج، فالخلل القائم في ميزان القوي هو ما دفعها الي التحالف مع قوي دولية لموازنته[٣٥]. وبما أن النووي الايراني سيكرس هذا الخلل، فالتبعية سيتعمق ذلك التحالف غير المتكافئ في أساسه، والذي لم يعد مصدر ثقه بالنسبة لدول الخليج، لذا سعت في أوقات عده لتهدئة العلاقات مع ايران، وحاولت التفاهم معها للوصول إلى صيغة أمنية مشتركه لاقليم الخليج، بيد أن مضي ايران في تطوير برنامجها النووي طالما قوض هذه المساعي، وافشل محاولات التوصل الي منظومة أمنية قوية الاقليم، تبني علي الثقه والتوازن بين أطرافها ، وبالتالي فإن امتلاك ايران لهذا البرنامج يضع دول الخليج العربى في مأزق يتعلق باستمرار اعتمادها علي الخارج ، وما بات يشكله من أزمة لتلك الدول، ولوضعيتها في النظام الأمني الاقليمي، وتفوق المخاطر التي تواجهها علي قدراتها في الدفاع وردع المخاوف المبرره لدول الخليج العربى من الأثار البيئية للبرنامج النووي الايراني حيث أفاد تقرير صادر عن لجنة التوعية والاعلام البيئي في ألأمانة العامه لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى أن مفاعل بوشهر الايراني يهدد دول مجلس التعاون عامة، والكويت خاصة، وذلك بسبب افتقارة معايير الأمان – لاعتماده علي تقنيات مستوردة من روسيا التي لاتملك عناصر الأمان النووي– وكون مدينة بوشهر نفسها تقع علي خط زلازل نشط، وأي زلزال، كبير أو متوسط، قد يؤدي الي انقطاع مياه التبريد عن المفاعل النووي، ما سيؤدي الي كارثة حقيقة. إضافة إلي تلوث جوي وبحري بالقرب من الكويت ، فالكويت تعد الأقرب الي

)[35](Quillen , C. " Iranian Nuclear Weapons Policy : Past, Present, and Possible" **Future Journal**, Vol. 6, No. 2 , 2002 , PP.10-11.

المفاعل من اي مدينة خليجية اخري فالمسافة بين منطقة رأس الزور في الكويت ومفاعل بوشهر لا تزيد عن ٢٣٦ كيلومترا ، وذلك بسبب أن الخليج شبة مغلق، تتغير مياهه مرة كل خمس سنوات، وأي تسرب من المواد النووية المشمعه سيكون لة تأثير مدمر علي دول المنطقة كافة والبيئة البحرية فيها . فضلا عن المخاطر حال حدوث تسرب جوي في المفاعل[٣٦].

٢- التخوف من نشوب صراع عسكري:

إذا كانت دول الخليج تتعارض مصالحها، وموجبات أمنها واستقرار أنظمتها مع امتلاك ايران قدرات نووية، ما يدفعها الي دعم أي طرف يحاول احتواء إيران، فإنها في الوقت ذاته تجد نفسها في موقف صعب ، فالاحتواء بالقوة ، وسيلة تتعارض مع مصالح دول الخليج العربى، وتهدد أمن شعوبها، لذا طالما كان خيار"التسوية السلمية" عنوان موقفها من البرنامج النووي الايراني، عندما تتصاعد أمته بين الغرب وايران فثمة مخاطر عديدة قد تتعرض لها دول الخليج، حال موافقتها علي توجية ضربة استباقية لايران أو تقديم تسهيلات لعمليات عسكرية ضدها ، أو حدوث ذلك من اساسة. فدول الخليج العربى ستكون في مرمي الرد الايراني ، الذي سيستهدف الملاحة في الخليج العربى، والنفط المصدر من المنطقة، ومصالح الامريكين وقواعدهم في الخليج فالاسباب التي تمنعها من الموافقه علي استخدام اراضيها في اي مواجهه عسكرية،

(٣٦)سعد مجبل فلاح , **البرنامج النووى الايرانى وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية ٢٠٠٣-٢٠١٢**, رسالة ماجستير , عمان , جامعة الشرق الاوسط , كلية الآداب والعلوم , ٢٠١٣ , ص ١١٢.

تدفعها أيضاً للتدخل الدبلوماسي لمنع الوصول اليها. هذا ، وهي في الوقت نفسه اهم المستفيدين من عدم حصول ايران على سلاح النووي، وتحولها للقوة النووية[٣٧].

فكثيراً من الاسباب التي جعلت من الخيار العسكري في التعامل مع برنامج ايران النووي مرفوضا من دول الخليج العربى، فضلاً عن المخاطر الامنية، والاقتصادية المتعلقة بتعطيل تصدير النفط المحتملة، هناك مساحه من العمق الشعبي والديني لإيران في دول الخليج العربى، هذة الدول التي يسكنها نسبة كبيرة من الشيعه وما يمكن ان يمثله رد فعل هؤلاء ، حال استخدام اراضي دول الخليج العربى في ضرب إيران . وهناك ايضا مصالح متبادلة، اقتصادية، سياسية، جغرافية مع ايران، وهو ما يعقد موقف دول الخليج العربى ، خاصتا عند انسداد افق الحوار والحل السياسي، وتهديد الولايات المتحدة بان القوة هي الالية الوحيدة لردع إيران[٣٨].

٣- التباين في مواقف دول المجلس التعاون الخليجي من برنامج ايران النووي:

أحد العوامل المؤثرة في الموقف الخليجي من برنامج ايران النووي ، وعدم توحده ، يتعلق باختلاف رؤية الدول الست لايران، وحجم تهديدها لامن الخليج، والمخاطر الناتجة عن تطوير قدراتها النووية، فكل دولة تنظر الي ايران من منطلق مصالحها، ومدراكاتها لمصادر التهديد الرئيسية لتلك المصالح ، فثمة الدول تري ان ايران هي العدو الرئيسي، ومصدر التهديد الأول،

---

(٣٧)عبدالله فالح المطيري ، " **امن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني** "، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٣٨)عمرو محمد إبراهيم وأخرون , **البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط** , (برلين : ألمانيا, المركز الديمقراطى العربى , فبراير ٢٠١٦) , ص ١٣.

ودولة أخري تراها صديق وشريك اقليمي مهم لا يمكن تجاهله أو استعداءه، وثالثة تضعها في الترتيب الثاني لمصادر التهديد ، وهذا ما انعكس في طبيعه العلاقات بين تلك الدول وإيران على كل حدة، وبدوره انعكس على موقف كلا منها من برنامج إيران النووي. ما أدى إلى وجود موقف موحد يستند إلى استراتيجية موحده وواضحه ، تتبناها الدول الست في مواجهه نووي إيران، ويعبر عنها رسمياً، مجلس التعاون كمنظومة خارجية تجمع تلك الدول. بل انقسم الموقف بين من أعلن عن مخاوفه من البرنامج النووي الإيراني، وضرورة ردع إيران، ومن حرص على تبديد هذه المخاوف والقلق بشأن والدفع في اتجاة التسوية والحوار، والحل الدبلوماسي[٣٩].

٤- سياسة إيران المزدوجة وآثارها في الموقف الخليجي:

ارتبط موقف الدول الخليجية الست من برنامج ايران النووي بسياسة الاخيرة ، واستخدامها لهذا الملف في ادارة علاقاتها مع دول الخليج ، والمرتبطة بدورها بتطوراته ومسار التفاوض بشأنه مع الغرب، وهو ما إن عكس، سلباً وايجاباً، على العلاقات الخليجية، والايرانية حسب نوع السياسة التي تنتهجها إيران وحاولت في أوقات تصعيد الغرب ضدها، تحييد دول الخليج، والتلويح بالخيار العسكري، انطلاقا من إدراكها بان الموقف الخليجي سيكون من أهم التحديات التي تواجهه الموقف الإيراني الخاص البرنامج النووي، لأسباب يأتي في مقدمتها الادراك الخليجي لخطورة المأزق الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ذلك البرنامج، فحرصت إيران علي طمأنة الدول العربية الخليجية من برنامجها النووي وتطور قدراتها العسكرية

(٣٩)أشرف محمد كشك ," روية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني ", **مختارات إيرانية**, القاهرة , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , العدد ٦٢ , يوليو ٢٠١٧ , ص ٢٨.

، والتاكيد علي ان الدول العربية الخليجية غير مستهدفه من هذه القدرات. وأنها مهتمة بسلامة منشأتها النووية ومنع حدوث تسرب اشعاعي منها لتبديد المخاوف من تسريب نووي من المفاعل . وعلي الرغم من أن هذا التهديد انطلق من حرص إيران علي عدم استخدام الولايات المتحده لدول الخليج وتوظيفها في توجيه ضربة لإيران، وان تلك الدول ذاتها لا ترغب في ذلك. وطالما أعلنت أنها لن توافق عليه، فان تهديد ايران باستخدام قوتها، وتطوير هذه القوة، فعلياً، ودور البرنامج النووي في تعظيمها ، والاصرار عليه ، كانت معاول لهدم كل لبنة قيد الاضافة في جدار الثقه، ومحفزات لانعاش مخاوف الخليج ، والتذكير الملح بالخلل في توازن القوي وخطورة تصاعده، وذات تأثير كبير علي مسار التعاون والسلمية المنشودين وبالتالي (توتير العلاقات، وتعقيد الموقف الخليجي).

خاتمة البحث:

تشير الدراسة الى أن أهم تهديدات البرنامج النووي الإيراني على توازن القوى والأمن فى الخليج العربي تتمثل فى أربع نقاط:

أول هذه المهددات هو البرنامج النووي الإيراني، الذي يُعد واحدًا من أكثر التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية؛ حيث تسعى طهران إلى تعزيز دورها في المنطقة عبر امتلاك الطاقة النووية، وهو ليس برنامجًا سلميًّا كما تدَّعي إيران، بل ثمة مخاوف جدية من آن يتحول إلى برنامج عسكري لإنتاج القنبلة الذرية في ظل عدم وجود الضمانات اللازمة وسلوك إيران المبني على التقية السياسية.

ثاني هذه المهددات هو تطوير برامج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيَّرة؛ إذ تسعى طهران لمواصلة تطوير برنامجها من الصواريخ الباليستية، وأنظمة الطائرات المسيَّرة أيضًا، وذلك لتكريس الخلل القائم في موازين القوى التي تعكس تفوقًا عسكريًّا وبشريًّا إيرانيًّا، ولا سيما بعد خروج العراق من معادلة التوازن العسكري، إذ تمتلك القوات المسلحة الإيرانية صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى قادرة على بلوغ مسافات طويلة في المنطقة. ويُشار إلى أن إيران تعمل على تطوير العديد من الصواريخ الباليستية مختلفة المدى والحمولة، مثل سلسلة صواريخ "شهاب". ووفقًا للمعلومات المتاحة ، فإن مدى صاروخ شهاب ١ يصل إلى ٣٣٠ كلم، ويمكنه حمل رأس متفجرة زنة ٣٣٠ كجم، ويبلغ طوله ١٢ مترًا، أما شهاب ٢ فيبلغ مداه ٧٠٠ كلم، وزنة رأسه المتفجرة ٧٠٠ كجم، ويبلغ طوله ١٢.٣ مترًا، ويبلغ مدى شهاب ٣ نحو ١٢٠٠ كلم، فيما تزن حمولة الرأس المتفجرة ١٢٠٠ كجم، ويبلغ طوله ١٦.٦ مترًا، وهذه الصواريخ قيد العمل. وفي الأثناء، تعمل إيران على تطوير صاروخي شهاب ٤ و٥، اللذين يبلغ مداهما ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ كلم على التوالي. وهناك صواريخ أخرى قيد العمل أو التطوير، مثل صواريخ سجيل ١و٢، وقدر، وأنواع أخرى من الصواريخ التي يمكن لبعضها حمل رؤوس نووية . ثالث هذه المهددات هو توظيف الوكلاء، من أجل التدخل والتغلغل في الدول العربية كالعراق واليمن وسوريا ولبنان، الأمر الذي يجعل دول الخليج مُحاطة بمخاطر كبيرة ناتجة عن وجود حزب الله في لبنان، والميليشيات المسلحة في العراق، والحوثيين في اليمن. وهنا يمكننا القول إن صراع الهيمنة والتدخلات الإقليمية الإيرانية متوارث منذ عهد الشاه، لكنه أخذ أبعادًا جديدة في ظل المشروع السياسي للجمهورية الإسلامية، التي ترفع شعارات تدفع إلى الصدام مع دول الجوار.

رابع هذه المهددات هو الهجمات السيبرانية؛ فقد اشتهر النشاط السيبراني الإيراني منذ ما يقرب من عقد من الزمان بأنه عبارة عن رد فعل، لكن في الفترة الأخيرة طرأت تغييرات عديدة على المشهد الاستراتيجي والقدرات السيبرانية الإيرانية؛ حيث تحولت إيران إلى جهة تهديد رئيسة في الفضاء السيبراني، إذ تستخدم التجسس والأنشطة السيبرانية الأخرى، للتأثير على الأحداث العالمية وتهديد أمن الدول الأخرى. ورغم إنكار إيران لتلك الأنشطة، توجد أدلة قوية على نشاط إيران في الفضاء الإلكتروني؛ فقد طورت الجمهورية الإسلامية قدراتها السيبرانية بقصد مراقبة قدرات خصومها وتخريبها، وغالبًا ما يكون الحرس الثوري الإيراني هو القوة الرئيسة وراء هذه العمليات الإلكترونية، فهو الذي يقوم بتجنيد القراصنة من خارج الحكومة للقيام بهذه العمليات.وفي هذا الإطار، أشار تقرير لـ "المعهد الملكي للشؤون الدولية" إلى أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تهديدات تقليدية كبيرة في الفضاء الإلكتروني، مثل: برامج الفدية والاحتيال الإلكتروني والقرصنة، ولكن هذه الدول تواجه بشكل خاص ما يُعرف بـ "التهديدات المستمرة المتقدمة(APT) "، أو الحملات التي ترعاها دول، والتي تشمل عمليات التجسس السيبراني، والتي مصدرها من إيران.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل أحد أبرز المخاطر والتحديات التي تواجه دول الخليج، فقد خلق البرنامج وقائع جديدة في سباق التسلح في المنطقة، بما يشكل تهديداً حقيقياً للمصالح القومية لتلك الدول نظراً للطبيعة التي ربما يحملها ذلك البرنامج، والتي لا تخرج عن الطبيعة العسكرية، فقد ظل تاريخ علاقات إيران بالدول العربية الخليجية في حالة تسودها التوتر رغم الروابط التي تفرضها الجغرافية السياسية والتاريخ والمصالح

المشتركة، وظل التعقيد حائلاً دون تحسن هذه العلاقات في كثير من الأحيان، ووصولها إلى مستوى التعاون الذي يمكن من خلاله الوصول للحلول لكثير من القضايا العالقة بين الطرفين وأبرزها البرنامج النووي الإيراني.

ومما لاشك فيه أن دول الخليج تدرك المساعي الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية والتي تعتبره حق من حقوق أي دولة، إلا أن تطوير القدرة النووية الإيرانية بعيداً كل البعد عن الالتزامات الدولية وهو ما يُعد عاملاً من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة، ولا يمكن توقع نتائجه سواء في الوقت الحالي أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تقر آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية . أن إنهاء هذا الملف وتداعياته على المنطقة لن يتأتى الا من خلال الوسائل الدبلوماسية والوصول لحل سلمي للأزمة وذلك لتجنيب المنطقة من مخاطر الحرب، ولعل فى عودة العلاقات الايرانية مع عدد من دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية يمثل بادرة امل للوصول الى اتفاق يحقق مصالح كل من الطرفين ويقلل من حالة التوتر التى شهدتها العلاقات الايرانية الخليجية فى العقود الماضية وينبئ بحالة من حالات الاستقرار الإقليمي.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

١- أبو بكر الدسوقي ،" البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج " ، **مجلة آراء حول الخليج** ، العدد (٢٢)، ٢٠٠٦، ص ص ٧١- ٧٥.

٢- أشرف محمد كشك ،" رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني "، **مختارات إيرانية**_، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٦٢ ، يوليو ٢٠١٧ ، ص ٢٨.

٣- أميرة زكريا نور، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي "٢٠٠٥-٢٠١٦"، (برلين: ألمانيا، المركز الديمقراطى العربى، يوليو ٢٠١٦)، ص ١١.

٤- أميمة إبراهيم ،" **الصراع بين المحافظين والإصلاحيين واثره على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٧-٢٠٠٥)** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٧.

٥- توماس ماتير ، "**ايران و امن دول الخليج في القرن الحادي و العشرين**" ، (أبو ظبى : مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ، الطبعة ١، ٢٠٠٥) ، ص ٢٠.

٦- حمد عدنان الخالدي ، " **التسلح النووي الإيراني وأثره علي امن دول الخليج العربية (١٩٩١-٢٠٠٦)** "، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان ، الجامعة الأردنية ، قسم العلاقات الدولية ، يناير ٢٠٠٧، ص ١٢٠.

٧- سعد مجبل فلاح ، **البرنامج النووى الايرانى وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية ٢٠٠٣- ٢٠١٢**، رسالة ماجستير، عمان ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الآداب والعلوم ، ٢٠١٣ ، ص ١١٢.

٨- شاهرام تشوبين ، **طموحات إيران النووية**، (ترجمة : بسام شيحا) ، (القاهرة : الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٧) ، ص٣٦.

٩- عبدالله فالح المطيري، " **أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الادابوالعلوم ، قسم العلوم السياسية ، يناير ، ٢٠١١ ، ص ١٢٨ .

١٠- علي مستشاري، إيران والشرك النووي ، **مختارات إيرانية**، القاهرة، الاهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد٢٩، أكتوبر٢٠٠٣، ص٥١.

١١- عمرو محمد إبراهيم وأخرون ، **البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط** ، (برلين : ألمانيا ، المركز الديمقراطى العربى ، فبراير ، ٢٠١٦) ، ص ١٤.

١٢- فايز عبد المجيد، **البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي : دراسة تحليلية**، جامعة آل البيت، المنارة للبحوث والدراسات، العدد ٣ ، المجلد ١٥ ، ديسمبر ٢٠٠٩ ، ص ٩٣.

١٣- محمد السعيد إدريس ، " محادثات فيينا النووية وتحديات المشروع الايرانى " ، **دراسات** ،' القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٥ يناير ٢٠٢٢ ، ص ١١.

١٤- مركز الفكر الاستراتيجى للدراسات ، الملف النووي والمنطقة الخليجية... أبعاد التطورات الأخيرة وانعكاساتها المستقبلية ، (تركيا : موسوعة الفقة السياسي الاسلامى ، مركز الفكر الاستراتيجى للدراسات ، ابريل ٢٠٢٢)، على الرابط التالى : https://fikercenter.com/

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

15- Dalal alsyd ،Seadi Alaslamiy , **Nuclear Program of Iran and its Repercussions on the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries** , Cairo: Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution.Vol (49) No (3) , 2022 , P.3.

16- Elias ،F. "**The Future of Iran's Influence in The Middle East**"، (U.S.A;. Bölgesel Araştırmalar Dergisi ، 2017) ,PP, 102-105.

17- Guzansky, Y "**The Arab Gulf States and The Iranian Nuclear Challenge: In The line of Fire**"، Meria Journal, Vol. 14, No. 4 ,2010.PP.3-4.

18- Hamidreza Azizi, ،**Iran and Saudi Arabia: Mutual Threat Perceptions and the Potential for Conflict** ،Cambridge Middle East , 5-Jan- 2023،P.2.

19- Kori Schake ،Judith،Yaphe, "The Strategic Implications Of a Nuclear Armed Iran" First Printing, Institute for National Strategic Studies-National Defense University ،Washington ,D,C.2001. P. 12.

20- Maleki ،Abbas." **Iran's Nuclear : Recommendations for the Future**" ,(the American Academy of Arts & Sciences ،2010) ,PP.1-2.

21- Molavi ،A . **"Iran and the Gulf States**". In R. Wright (Ed.), The Iran Primer (2nd Edition ed). Washington DC: United State Institute for Peace ،2015, P, 159.

22- Quillen ،C. "Iranian Nuclear Weapons Policy : Past, Present, and Possible" **Future Journal** ،Vol. 6, No. 2, 2002, PP.10-11.

23- Shibley Telhami and Steven Kull , "Preventing a Nuclear Iran Peacefully" . **New York Times**, ،15- January-2012.

24- Taylor Luck, **Can Arab Gulf States Entice Iran to Cut a New Nuclear Deal?** , (Christian Science Monitor ،13- Jun- 2022), P.3.

25- Wang ،B ،"**The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order**", Journal of Middle Eastern and Islamic Studies . 2009, P.2.